مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

ر ت م د: 1112-685x	المجلد: 13 / العدد: 01 / جوان 2020
ر ت م د إ: 2588-2236	ص ص: 10 ـ 24

السياسة العامة الأمنية: دراسة في أهم النماذج الدولية الرائدة.

Public Security Policy: Study on the most important international models.

رفيق بوبشيش*
جامعة باتنة **01**/ الجزائر
Rafikboubchiche@gmail.com

راضية لعجل
جامعة قسنطينة **03**/ الجزائر
R.laadjel@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2019/04/29 تاريخ القبول: 2019/10/01 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

تهدف الدراسة الى تعميق الفهم بالسياسة العامة الأمنية التي تقوم على اعتبار أن الأمن شرط ضروري لحدوث التنمية السليمة والمتواصلة، وأن حدوث التنمية يزيد من قدرة البلاد على تحقيق الأمن لمواطنيها، وباعتبارها مجموعة القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك، وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دراسة النموذج الأمريكي والاوروبي باعتبارهما أهم النماذج في السياسة العامة الأمنية.

الكلمـــات المفتاحيـــة: السياسة العامة، الأمن، النموذج الأمريكي، النموذج الأوروبي.

Abstract

The aim of the study is to deepen the understanding of the general security policy, which is based on the view that security is a necessary condition for sound and continuous development, and that development increases the ability of the country to achieve security for its citizens and as a set of decisions taken to achieve security objectives, This study attempts to highlight the study of the American and European model as the most important models in the security policy.

Keywords: Public Policy, security, American model, European model.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمـــة:

تعد السياسة العامة من العلوم الجديدة التي تعنى بالتدخل العمومي للدولة في القضايا المجتمعية إذ أن السياسة العامة من العلوم التي تستمد معارفها من عدة اختصاصات كالاقتصاد بمختلف اختصاصاته السوسيولوجيا، القانون وغيره من العلوم، حيث تتميز السياسة العامة التي يقررها وينفذها النظام السياسي بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، فالسياسة العامة هي علم متصل بالدولة وبصفة أدق بالحكومة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم المفاهيم المستعملة في العالم السياسي والأكاديمي باعتبار الحكومة الجهاز الذي يقوم برسم وتنفيذ السياسة العامة التي تتكون من جملة من السياسات العامة القطاعية، ومن أهم السياسات التي تولي الدولة لها نصيب كبير من الاهتمام السياسة العامة الأمنية، حيث تعد من القطاعات الحساسة في الدولة، وقد عرفت هذه السياسة تطورات كثيرة لخصت في مجملها بتطور مجالاتها خاصة في ظل السياسات المقارنة. فمن كل ما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

كيف ساهم مفهوم الأمن في زيادة مجالات اهتمام السياسة العامة الأمنية في ضوء النموذج الأمريكي والاوروبي كنماذج دولية رائدة في مجال السياسة العامة الأمنية؟

يتم دراسة هذه الإشكالية من خلال ستة محاور أساسية، وهي كالتالي:

- **أولا:** مفهوم السياسة العامة.
- **ثانيا:** مفهوم السياسة العامة الأمنية.
- **ثالثا:** تطور السياسة العامة الأمنية تبعا لتطور مفهوم الأمن.
- **رابعا:** أهم النماذج دولية رائدة في مجال السياسة العامة الأمنية.

1/ مفهوم السياسة العامة:

يقترب "روبرت آيستون *Rebert Eyeston*" لمفهوم السياسة العامة من خلال دراسة جوانب العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها،[1] بينما يقدم كل من "مارك ليند نبريك *M.Lindenberg*" و"بنيامين كروسبي *B.Grosby*" رؤية برغماتية عملية للسياسة العامة تخضع لعمليات الأخذ والمساومات باعتبارها عملية نظامية تحضا بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه.[2]

في حين يرى "دفيد استون *David Easton*" أن السياسة العامة يمكن فهمها كمحصلة نهائية للتفاعلات الاجتماعية مع تحولات البيئة الشاملة، التي تفرز المنظمات والقواعد والسلوكيات والأنماط التفاعلية والعلاقات التأثيرية التي تمثل بدورها أصولا للظاهرة السياسية التي يتعاطى معها النظام السياسي وتشكل أسسا ضابطة للتكيف معها، لذلك يعرف دفيد استون السياسة العامة بأنها توزيع القيم في المجتمع توزيعا سلطويا ملزما من خلال القرارات والاجراءات الموزعة لتلك القيم، ضمن عملية التفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.[3]

ولم يبتعد "جبريال ألموند *Gabrial Almond*" كثيرا عن ايستون في تعريفه للسياسة العامة التي تعبر برأيه عن الصيغة التحصيلية للعملية التفاعلية بين المدخلات (مطالب ودعم) و المخرجات (قدرات وقرارات وسياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الإستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[4]

في حين عرف "هارولد لازويل *Harold Lasswel*" السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[5]

أما "روبرت كاتز *Rebert Kats*" فقد أشار إلى أنها مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرار في شتى مجالات النشاط القومي، مثل: الشؤون الخارجية، علاقات العمل، فالسياسة العامة هي محصلة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح، وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسات والمصالح الرعية تنشأ "سياسة عامة" بصدد موضوع ما.[6]

بينما تذهب بعض الاتجاهات إلى التركيز على الفاعل كوحدة مرجعية في فهم السياسات العامة التي ترى أنها محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي، وأن السياسات العامة ما هي إلا نتاج أو تعبير عن ارادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاء في شبكة منظمة، أو ما أصبح يعرف باسم "*Policy Network*".[7]

وإجمالا يمكن الإقرار بأن السياسة العامة هي جزء لا يتجزأ من التدبر السياسي على غرار العقل والجودة والتقدير لإصلاح الحال وتدبير الخلل لصالح أفراد الأمة جمعاء، وهي بمثابة هندسة أو صيانة الأهداف والغايات في شكل برنامج محدد وهادف.

وفي مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب منهاج التفكير في التحليل السلوكي و أساسه استبشار الأزمات و الإعداد للمستقبل من جهة ثانية، كما أن رسم السياسات العامة و الخاصة هي جزء من منظومة علوم السياسة التي محورها الإصلاح و إدارة شؤون المدينة.[8]

وعلى ضوء هذه التعاريف المقدمة يمكن تحديد دلالتين رئيسيتين مواكبتين لهذا المفهوم وتطبيقاته، وهما: الدلالة الفنية والدلالة السياسية.

1.1/ الدلالة الفنية لمفهوم السياسة العامة:

وهي ترتبط بالجوانب التقنية في السياسة العامة وما تعنيه من قرارات وأفعال وتوجهات وخطط عمل لديها أرضية معينة (الإمكانيات والقدرات) وتهدف للوصول إلى غايات محددة عبر مجموعة من المخرجات، ووفقا لهذه الصيغة تشير السياسة العامة إلى خطط أو برامج أو أهداف عامة، أو كل هذه معا، ويظهر منها اتجاه للحكومة لفترة زمنية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي لموارد الدولة، والمسؤولة عن التوجيه هي الحكومة.[9]

في حين أن السياسات كمدخل تخطيط تختص بالتعاملات مع قرارات الأهداف، فباستخدامها تضمن الإدارة توجيه بدائل القرارات في الاتجاهات الصحيحة، وتختص بقرارات توحيد وتوافق الإرشادات والتوجيهات، وتختص بقرارات تحديد واختيار ومزج الموارد المتاحة وباستخدامها تستطيع الإدارة ضمان فاعلية التنفيذ والارتقاء بالأداء.[10]

2.1/ الدلالة السياسية لمفهوم السياسة العامة:

هنا يتم التعاطي مع السياسة العامة ضمن سياقاتها السياسية أي ما تعلق بمضامين السياسات وانعكاسها على سلوكيات النظام السياسي والاتجاهات الضابطة لتوجهاته، وعلى أساس ذلك يشكل فهم المرتكزات الكبرى في تحليل السياسات العامة ضرورة منهجية لاستيعاب مدى فعالية مسارات النظم الحاكمة وجودتها، إذ يحدد كل من *Dunn Hogwood et* التصنيفات المتعلقة بدراسة تحليل السياسات العامة حول المحاور الآتية:[11]

- دراسات متعلقة بفحوى السياسات ومحتواها؛
- دراسات متعلقة بعملية صنع السياسات العامة؛
- دراسات متعلقة بمخرجات السياسات؛
- دراسات تقويم السياسات العامة؛
- دراسات تقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسات؛
- دراسات متعلقة بكيفية تحسين عملية صنع السياسات؛
- دراسات متعلقة بتعضيد بعض السياسات "*Policy advocacy*".

ووفقا لهذا يبرز أكثر من اتجاه حيث يركز الاتجاه الأول على استخدام المعلومات في وضع السياسة العامة، التي تهدف إلى حل المشكلات العامة عن طريق تقديم وتوفير المعلومات، التي تسمح بزيادة كفاءة البدائل المتاحة، وهي دراسات وصفية وقيمية *Knowledge in the Policy process*، أما الاتجاه الثاني فيهتم بالمعلومات عن السياسات وصنعها *Knowledge of the Policy*.

وقد تم تناول دراسة الاتجاهات الحديثة التي طرأت على تحليل السياسة العامة من خلال المتغيرات الآتية:[12]

1.2.1/ وحدة التحليل:

إذ كان التركيز في دراسة تحليل السياسة العامة عن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، ولكن مع تغير دور الدولة وازدياد التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتعاظم دور الفاعلين الجدد من مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، أصبح التركيز على مفهوم الشبكات في تحليل السياسة العامة مسألة في غاية الاهتمام.

2.2.1/ قضايا ومحتوى السياسات العامة:

كان الاهتمام في تحليل السياسات العامة حول العلاقات بين المؤسسات السياسية داخل النظام و تأثير الجماعات الضاغطة، أي الاهتمام بالإطار الداخلي للدولة كقضايا الصحة و التعليم و السكن ...الخ بتحديد الأولويات في صياغة السياسة في البيئة الداخلية، وبعد انتشار العولمة كظاهرة مركبة ومعقدة شاعت مفردات جديدة كالتحول الديمقراطي، حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية، و تصاعد دور المنظمات الدولية، مما أعطى أولوية

الاهتمام في تحليل السياسة العامة لدولة ما عن طريق دراسة البيئة الخارجية و تفاعلاتها مع البيئة الداخلية، و أصبحت قضايا ذات صبغة عالمية أو ما يعرف بالسياسات العامة العالمية.

3.2.1/ منهجية التحليل:

والتي تقوم على حل المشكلات للسياسة العامة باستخدام أدوات تحليل تسمح بتحديد المشكلة من جهة وبزيادة كفاءة البدائل المقترحة أمام صانع القرار من جهة أخرى، وبعدها تطورت منهجية التحليل وأصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن بإتباع أسلوب وقائي قبل أن يكون علاجي في حل المشكلات، كما أن التطور المعلوماتي أدى إلى الأخذ بأساليب التقليد والنمذجة للاختيار بين البدائل المقترحة من مثل العصف الذهني و أسلوب دلفي *Delphi technique,brain storming*، فتطورت منهجية تحليل السياسات العامة باعتماد مفاهيم مثل الكفاءة و الفعالية و العدالة، و نهج أساليب التكلفة و العائد في التقييم، و التركيز على مفهوم الرضا العام و المشاركة و عدالة الإجراءات، و أساليب التقييم الاجتماعي أو التقويم البيئي و تحليل المخاطر، ليظهر منهج آخر حديث يركز على دور الجنس و التوزيع المتكافئ للأدوار بين الرجل و المرأة وقبول حيادية التحليل للسياسات العامة.

2/ مفهوم السياسة العامة الأمنية:

تعد السياسة العامة الأمنية من بين أهم السياسات المتخذة في ظل الأهداف الكبرى للدولة إذ أن السياسات العامة الأمنية تطورت تبعا لتطور مفهوم الأمن.

فقد عرف الأمن في مرحلة أولى بأنه الحرية من التهديدات العسكرية وفي مرحلة ثانية عرف بأنه مزيج من المتغيرات العسكرية والغير عسكرية واعتبر بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار الحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية وبذلك أصبح للأمن بعد اجتماعي، اقتصادي إلى جانب البعد العسكري.

وقد اعتبر "روبرت ماكنمار" أن مصدر الخطر قادم أساسا من الفقر والتخلف، فيما ارتبط البعد الاجتماعي للأمن بعدة عوامل أهمها المشاركة الاجتماعية والتعامل مع الحاجات بشكل يضمن المساواة في المكانة والدور مما يضمن عدم تعريض الأمن الوطني للخطر الناتج عن الاختلافات الحادة داخل المجتمع.[13]

واعتبارا لما سبق أعلن راسمو السياسات العامة الأمنية وخاصة في دول العالم الأول أن أولويات السياسة العامة في ظل الأمن العام هو تفضيل امن الأشخاص على حساب

الحفاظ على القوانين.[14] واقترح مجمع تحليل السياسة العامة بفرنسا بإعادة تكييف للسياسات الأمنية من خلال:

- تنظيم أكثر للأمن بما يضمن امن الأشخاص والسلع وعمليات شحن البضائع وفق سياق مقبول من التعليمات والقيود التجارية القائمة على رضا المواطنين والأجانب على حد سواء؛
- بناء قوة عسكرية نظامية ومدها بالوسائل اللازمة للحفاظ على الأمن الوطني، الإقليمي والعالمي؛
- بلورة سياسات عامة مختصة بالبقاء وتحقيق الهوية الحضارية والذاتية التي تتضمن أبعاد السيادة والاستقلالية للدولة والمجتمع وتلبية مختلف الحاجات المستقبلية للأجيال.

وهذا كله يستدعي الترابط والتفاعل بين أنواع تلك السياسات العامة واستدامة العلاقة ذات التأثيرات المتبادلة والاهتمام كذلك بإقامة سياسات أمنية عامة أخرى مشتركة كالأمن الصناعي والأمن الإداري والبيئي وغيره.

فالسياسة العامة الأمنية تعرف بأنها " ذلك التصور الأمني المحدد للمنهجية الأمنية للدول وأفضل السبل لتحقيقها، وفقا لإيديولوجيات قائمة على نظام فكري متجانس، يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويرتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى، وبالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما.[15]

3/ تطور السياسة العامة الأمنية تبعا لتطور مفهوم الأمن.

أصبحت مناقشة قضايا الأمن العام من النقاط المحورية التي تهتم بدراستها السياسة العامة وذلك للأسباب الآتية:[16]

- إن قضية الأمن العام قضية محورية وحيوية، بحيث أصبحت عمليات التحول الديمقراطي التي ظهرت تقوم في سياق العولمة مرتبطة بمدى توفر الأمن العام، فاذا كانت إحدى مظاهرها وهي التداول السلمي على السلطة، فإنها تحتاج لبيئة أمنية مناسبة، لذلك أين يزاول الممارسون للسياسة مهامهم في حرية قانونية ودستورية حقيقية؛

- تأتي أهمية الأمن العام في كونه جزء من الأمن القومي، وبذلك فان الإخلال به هو تهديد للأمن القومي ككل، ما يعرض الدولة لأزمات داخلية كالذي شهادته الجزائر مع مطلع التسعينيات، كما يمكن أن يعرضها لاختراقات أجنبية خطيرة؛
- الأمن العام هو جزء من السياسات العامة -الصحة، التعليم، التموين ...

حيث تعتبر السياسة العامة الأمنية من بين أهم السياسات التي تناط بها الحكومة حيث تصنف ضمن الأهداف الكبرى للدولة، فإذا كانت السياسة العامة تشمل كل أفعال الحكومة أو التدخل الحكومي فكيف أثرت التطورات التي حصلت في مفهوم الأمن على مجالات تدخل الحكومة الأمنية؟

تعد الواقعية التقليدية أول من تناول مفاهيم الأمن في إشارة الى وحدة الدولة باعتبار أن تهدف الحكومات هو المحافظة على أمن الدولة وبقائها، فتمثلت مواضيع الأمن في كيفية الحفاظ على الدولة وبقائها في عالم فوضوي لا توجد به سلطة عليا.

وعرف الأمن حسب المنظور بأنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد والمواطنون بأنهم في حالة اختراق، فهو إذا الشعور بغياب التهديدات وبامتلاك الوسائل لمجابهة أي خطر، فالأمن هو أمن الدولة أو وجود الدولة، وهو ما أعطى الأمن مفهوم الحمائية فقط. (17)

إلا أن المقاربة التقليدية للأمن و التي ركزت على مفهوم الدولة كوحدة للتحليل دون غيرها، وهو ما أدى بعد نهاية الحرب الباردة الى محاولة إعادة تعريف مفهوم الأمن أو بالأحرى توسيع مجاله فظهر في هذا الإطار مفهوم الأمن التعددي الذي وسع مجال الأمن للتهديدات الغير عسكرية، وانقسمت التهديدات الى قسمين قسم يشمل التهديدات العسكرية التقليدية و قسم يشمل التهديدات الجديدة التي على رأسها التلوث و الإجرام و الإرهاب الدولي، فقد أكد "ديلون "أن الأمن لم يعد يعني التحرر من الخطر أو التهديد بل هو كذلك وسيلة الضغط عليه وحصره.(18)

4/ أهم النماذج دولية رائدة في مجال السياسة العامة الأمنيـــة:

قبل الحديث عن أي سياسة أمنية معينة لابد من الأخذ في الحسبان بأن هناك مجموعة من الشروط والركائز التي لابد وأن تتوفر في أي سياسة أمنية حتى نستطيع الكلام عنها بحد ذاتها، وعلى الرغم من أن أي سياسة أمنية لأي دولة أو إقليم تختلف باختلاف

المعتقدات والبيئة والثقافة ... إلخ، الا أن الدارسة استطاعت استخلاص بعض الركائز المشتركة:

1.4/ النموذج الأمريكي:

تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها من الدول العظمى الأخرى، باعتمادها ادارتها الرئاسية ، وصناع قرارها السياسي و العسكري والأمني، حيث أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تحركات عسكرية و دبلوماسية واعلامية بقصد الوصول لأهداف سياستها الخارجية و ضمان أمنها الداخلي ، تقوم به انطلاقا من شعورها بان هناك ما يهدد أمنها القومي و ما يتوجب التحرك للتعامل معه، وما دامت المصالح الأمريكية متعددة المساحات الجغرافية و الأشكال والمضامين ، فان الأمن القومي ايضا متعدد الوجوه و عالمي الاتجاه ، ولذلك فقد ربطت الادارات الأمريكية المتعاقبة بين المصالح الأمريكية و بين الأمن القومي الأمريكي ، مهما كان حجم تلك المصالح و مهما كان موقع وجودها ، وهو ما يتجسد في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الأمن عبر المعطيات الآتية:

1.1.4/ دور مراكز الفكر والرأي في صناعة السياسة العامة الأمنية الأمريكية:

أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي أظهر مدى انفتاح مجتمع صنع السياسات الأمنية، وهو ما يشار إليه بالمؤسسة الميراثية ومن أهم هذه المؤسسات مركز نيكسون للسلام والحرية في واشنطن، وتنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الدراسات وورش العمل.

إن المتتبع للمشهد السياسي الأمريكي و طبيعة صناعة القرار فيه، يرى بوضوح أن مؤسسات الفكر والرأي أصبحت جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية في هذا البلد بواسطة انتاج الأفكار الجديدة و التصورات الفعالة في بناء السياسة الأمنية إضافة إلى الدور التأثيري لهذه المؤسسات في صنع القرارات السياسية الناجعة في المجال الأمني.[19]

2.1.4/ مجلس الأمن القومي الأمريكي وصنع الاستراتيجية الأمريكية:

مجلس الأمن القومي مؤسسة من مؤسسات الرئاسة الأمريكية ، التي يقف على راسها رئيس ينتخب كل أربع سنوات ولكنه يتمتع بصلاحيات لا يتمتع بها حتى الأباطرة في إمبراطوراتهم، ولقد ساهمت مهام مجلس الأمن القومي في تقديم المشورة بخصوص القضايا الدولية، وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية ذوات العلاقة

بمجالات الأمن القومي ،و نظرا لعضوية هذا المجلس، فإن المعلومات الجاري تداولها فيه، واقتراح الخيارات لسياسة الولايات المتحدة و تحديد مزاياها، يعد عنصرا مؤثرا على استراتيجية الولايات المتحدة و ما يعطي أهمية لتأثير هذا المجلس أن القضايا الدولية قد ازدادت تعقيدا، و هو ما جعل الرئيس الأمريكي يعول بشكل أكبر على المجلس القومي في تداول المعلومات المهمة و توليد البدائل حسب ضرورات الأمن القومي الأمريكي.[20]

2.4/ النموذج الأوروبي:

ترتكز السياسة العامة الأمنية في الأوروبية على العديد من الركائز ومن أبرزها القانون الأوروبي الموحد والنظام السياسي الديمقراطي وتأثير العامل الجيوبوليتيكي وتأثير العامل الاقتصادي وكذلك تأثير كل من سياق الهجرة والسياق السياسي-الديني.

حيث ترجع المحاولة الأولى لإقرار سياسة دفاعية و أمنية أوروبية مشتركة الى شهر أكتوبر من سنة 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية إلى تبني استراتيجية التعاون السياسي الأوروبي، الشيء الذي مكنهم من تبادل المعلومات في المجال الأمني، ومع ابرام اتفاقية ماستريخت عام 1991 والتي تم بموجبها الانتقال من المجموعة الأوروبية الى الاتحاد الأوروبي ، ظهرت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للدول الأعضاء أو سياسة الاتحاد الأوروبي العامة للخارجية والأمن، وقد نصت الاتفاقية على اعداد و اقرار سياسة دفاعية و أمنية مشتركة تشمل كافة القضايا المتعلقة بأمن الاتحاد الأوروبي، حيث أن ظهور الأمن هو الآخر عرف عدة تطورات في خضم السياسات المتعاقبة، فبعدما كان مرتبطا بالعمل العسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتقل حسب المفهوم الأوروبي الى تحقيق الاستقرار السياسي، ومع نهاية الحرب الباردة بدأ الأمن الاوروبي يواجه تهديدات جديدة مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والإرهاب الدولي، حيث وسعت هذه الدول من المفهوم التقليدي للأمن القائم على الأمن العسكري الى المفاهيم الجديدة للأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي والإنساني، ومثل هذه الظواهر تهدد الأمن القومي لكل دول المنطقة وليس فقط لدولة واحدة دون غيرها، مما دفع بهذه الدول الى محاولة المزج بين المقاربة الأمنية المستندة الى القوة الناعمة و سيناريوهات الشراكة الأمنية مع دول المتوسط،[21] فنهاية النزاع في الحرب الباردة كان لها أثر حسن في تنمية التعاون الدولي في مجال سياسة الأمن، على أساس مختلف التحولات التي شهدتها أوروبا، على

رأسها قمع الإرهاب الدولي، بحيث يعود أصل ذلك للمستوى الجهوي، بمنطقة أوروبا تحديدا،[22] على أساس أن بروز نظام القيم الغربية، و حقوق الإنسان بدأت تأخذ أهمية معتبرة في بيئة المجتمع الدولي، بحيث تولد عنه تشديد اللهجة لاحترامه،[23] فاستهداف هذه القيم من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة، فتح الباب أمام إلزامية التوفيق بين قمع الإرهاب واحترام حقوق الإنسان، وهي النقطة التي أكد عليها البرلمان الأوروبي عبر توصياته قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، أما لجنة وزراء مجلس أوربا، فقد اعتمدت من جهتها الخطوط العريضة التي تمنع التعسف وتفرض شرعية التدابير المتخذة ضد الإرهاب، فالملاحظ هنا هو إبداء الدول الأوروبية نيتها الحسنة لمعالجة هذه الظاهرة عبر إدراج قوانينها الوطنية لتدابير ملائمة، مع مراقبة الأجهزة لعدم خرق حقوق الإنسان.[24]

النتائج والتوصيات:

- ✓ أن تعاظم أهمية المجتمع والمجموعات المشكلة له يعود إلى بروز الدولة، أكثر من أي وقت مضى كوسيلة وليست غاية في حد ذاتها، ويظهر ذلك خاصة في نماذج الدول العاجزة *Failed States*، كالصومال، رواندا، أفغانستان، سيراليون...، إذ وبتحوله إلى صدام مسلح فإن المأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات العامة الأمنية؛
- ✓ يقول *Baldwin* أن حقل الدراسات يبدو أنه كان مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من فترة الحرب الباردة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة؛
- ✓ السياسة العامة الأمنية قد تكون ايجابية في صياغتها أو سلبية، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين أو قد يكون سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه.
- ✓ السياسة العامة الأمنية تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها وبالتالي فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه وليس ما تنوي الحكومات القيام به.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المراجع باللغة العربية:

- أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة. ط5، دار المعارف، القاهرة، 1981.
- جهاد عودة، النظام الدولي إشكاليات ونظريات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، 1999.
- سلوى شعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، القاهرة، 2004.
- الطاهر بن خزف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، الجزء الأول، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- عبد الغفار احمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
- علي شرقاوي، السياسات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- عيساوي سفيان، توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية "، نقلا عن الرابط الالكتروني http://www.masplitiques.com
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان،2001.
- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، د س ن.
- محمد هشام عوض، العلاقة بين السياسة الأمنية والتنمية الاقتصادية، بحث مقدم في إطار الندوة العلمية حول دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات

الأمنية في الوطن العربي، جامعة نايف للعوم الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1990.

- مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012.
- منصور بن لرنب، محاضرات في رسم السياسات العامة، ألقيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2008.
- نصر محمد مهنا، الإدارة العامة الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- نصر محمد مهنا، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، دار المعارف الإسكندرية، د س ن.

2/ المراجع باللغة الأجنبية:

- David Easton, Categories for the Systems Analysis of Politics, in Bernard Susser: Approaches to the Study of Politics, 1992, http://www.stetson.edu/~gmaris/Easton.htm, p2.
- David DOMINIQUE, Sécurité : l'après New York, Paris, Presses des sciences politiques, 2002, p 37.
- HANSPETERNEUHOLD,post-cold war terrorisme : systemic Backround, in, les nouvelles menaces contre la prix et la sécurité internationales, journée Francoo-Allemande,S.F.D.I,2004,P 33-34.
- Harold.D.Lasswel, Politics: Who Gets, What, When, How.2ed, New York Meridian Books: INC, 1958, p 13-27.
- Maurice BERTLAND, La fin de l'ordre militaire, Paris, Presse des sciences politiques, 1996, pp51-53.
- Thomas Caroline" in search of security brighton, wheatsheal books, 1987, p 154-146.

الهوامش:

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، 1999، ص 14.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2001، ص 32.

[3] David Easton, Categories for the Systems Analysis of Politics, in Bernard Susser: Approaches to the Study of Politics, 1992, http://www.stetson.edu/~gmaris/Easton.htm, p2.

[4] نصر محمد مهنا، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، دار المعارف الإسكندرية، ص 71.

[5]Harold.D.Lasswel, Politics: Who Gets, What, When, How.2ed, New York Meridian Books: INC, 1958, p 13-27.

[6] نصر محمد مهنا، الإدارة العامة الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 45.

[7] سلوى شعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، القاهرة، 2004، ص29.

[8] منصور بن لرنب، محاضرات في رسم السياسات العامة، ألقيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2008.

[9]أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة. ط5، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 83.

[10]علي شرقاوي، السياسات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 13.

[11]سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص30.

[12]المرجع نفسه، ص ص 31-42.

[13]جهاد عودة، النظام الدولي إشكاليات ونظريات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص25.

[14] Thomas Caroline in search of security, brighton.wheatsheal books, 1987p 154-146.

[15] الطاهر بن خزف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، الجزء الأول، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر ،2007، ص105.

[16] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص31.

[17] David DOMINIQUE, Sécurité : l'après New York, Paris, Presses des sciences politiques, 2002, p37.

[18] Maurice BERTLAND, La fin de l'ordre militaire, Paris, Presse des sciences politiques, 1996, pp51-53.

[19] عيساوي سفيان، توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية "، نقلا عن الرابط الالكتروني http://www.masplitiques.com

[20] مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

[21] HANSPETERNEUHOLD ,post-cold war terrorisme : systemic Backround, in, les nouvelles menaces contre la prix et la sécurité internationales, journée Francoo-Allemande,S.F.D.I,2004,P33-34.

[22] محمد هشام عوض، العلاقة بين السياسة الأمنية والتنمية الاقتصادية، بحث مقدم في إطار الندوة العلمية حول دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي، جامعة نايف للعوم الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1990، ص .65

[23] عبد الغفار احمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص326.

[24] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 122.